اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 11-12-2014 رقم العدد: 2336 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 9 رقم القصاصة: 1

قمة الدوحة:

توافق وانسجام ومزيد من خطوات التكامل

كتب: المحرر السياسي

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وفد المملكة إلى قمة دول مجلس التعاون الخليجي الـ ٣٥ التي اختتمت أعمالها بنجاح كبير في العاصمة القطرية «الدوحة»، ووجه سموه الدعوة باسم خادم الحرمين الشريفين للإخوان قادة دول مجلس التعاون لعقد القمة الـ ٣٦ العام القادم في الرياض.

أهم نجاحات قمة الدوحة أنها كرست أجواء المصالحة الخليجية التي تمت في قمة الرياض الاستثنائية الشهر الماضي، وأكدت أن مسيرة مجلس التعاون تمضي قدماً نحو التكامل والوحدة في كل المجالات، وكشف البيان الختامي الصادر عن القمة وإعلان الدوحة المرفق به عن تقارب كبير وانسجام تام في المواقف والسياسات حتى في المسائل التي كانت محل تباين، كما أن القرارات المهمة التي أجازتها القمة على صعيد استكمال خطوات التكامل في مجالات الأمن والدفاع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشير بوضوح إلى تصميم قادة دول مجلس التعاون على استكمال خطوات تأسيس اتحاد قوي يحقق الهدف النهائي وهو قيام الاتحاد الخليجي الذي دعا له خادم الحرمين الشريفين كهدف إستراتيجي تحلم شعوب دول المجلس بتحقيقه بأسرع ما يمكن.

خطوات متسارعة على طريق التكامل

إن قراءة سريعة في بيان قمة «الدوحة» يشير إلى أن القادة ناقشوا طيفاً واسعاً من القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية والبيئية واتخذوا قرارات عملية واعتمدوا كل توصيات المجلس الوزاري، ففي المجال الاقتصادى اعتمد المجلس الأعلى ما اتخذته لجنة التعاون المالي والاقتصادي من خطوات للوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي. كما اعتمد النظام الموحد للغذاء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة استرشادية بشقيه النباتي والتصنيعي الذي يهدف إلى ضمان سلامة الغذاء المتداول، وحماية الصحة العامة للمستهلك، وتيسير حركة تجارة الغذاء. كما اعتمد استمرار العمل بالقواعد والمبادئ الموحدة كافة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بصفة استرشادية، لحين الانتهاء من منظومة القواعد الموحدة لتحقيق التكامل في الأسواق المالية بدول المجلس. واطلع المجلس الأعلى على تقرير بشأن الربط المائي والأمن المائي في دول المجلس ووجه بسرعة الانتهاء من دراسة الإستراتيجية الشاملة بعيدة المدى للمياه لدول مجلس التعاون. كما اطلع على تقرير بشأن سير العمل في مشروع سكة حديد مجلس التعاون لما يمثله هذا المشروع من أهمية بالغة في تسهيل التجارة وانتقال الأفراد بين دول المجلس، ووجه بأهمية إنجاز هذا المشروع الحيوي والإستراتيجي المهم في الوقت المحدد عام ٢٠١٨م. واطلع المجلس الأعلى على سير العمل في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون، وبالخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة لتفعيل وتعظيم استفادة مواطني دول المجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة. كما أكد المجلس الأعلى على أهمية الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في شتى المجالات الاقتصادية، ووجه بتكثيف الجهود لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك فيما يتعلق بالمجالات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية.

اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 11-12-2014 رقم العدد: 2336 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 9 رقم القصاصة: 2

وفي مجالات التعاون الأمني والدفاعي اطلع المجلس الأعلى على قرارات وتوصيات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة، ووافق على إنشاء قوة الواجب البحري الموحدة ووافق المجلس الأعلى على توفير الخدمات العلاجية للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية والمراكز التخصصية في دول المجلس. وقد عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره للإنجازات والخطوات التي تحققت لبناء القيادة العسكرية الموحدة، ووجه بتكثيف الجهود وتسريعها لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات ودراسات. وصادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم (٣٣) الذي عقد في دولة الكويت (نوفمبر ٢٠١٤م)، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات في المجال الأمني، بما في ذلك بدء عمل جهاز الشرطة الخليجية من مقره في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة. وجدد المجلس الأعلى التأكيد على المواقف الثابتة لدول المجلس بنبذ الإرهاب والتطرف، بأشكاله وصوره كافة، ومهما كانت دوافعه ومبرراته وأياً كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله، وأكد التزام دول المجلس بمحاربة الفكر الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، باعتبار أن الإسلام بريء منه. كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس الداخلية والخارجية.

وأكد المجلس الأعلى وقوفه إلى جانب مملكة البحرين في كل خطواتها في محاربتها للأعمال الإرهابية، واستعرض المجلس الأعلى الجهود الدولية المبذولة على الأصعدة كافة لمواجهة الإرهاب والتطرف اللذين يعصفان بالمنطقة، وأشاد بالبيان الصادر في ختام الاجتماع الإقليمي بشأن مكافحة الإرهاب، الذي عقد في جدة (سبتمبر ٢٠١٤م)، وما أكد عليه البيان من التزام مشترك للوقوف في وجه التهديدات التي يجسدها الإرهاب بكل أشكاله للمنطقة والعالم. كما رحب المجلس الأعلى بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي عقد في المنامة (نوفمبر ٢٠١٤م)، مؤكداً على ما ورد في إعلان المنامة الصادر عن المؤتمر الذي يعد مرجعاً في تحديد السبل والطرق الكفيلة للحد من ظاهرة الإرهاب بشكل كامل وشامل. رحب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن الدولي ٢١٧٠ (أغسطس ٢٠١٤م) تحت الفصل السابع، الذي يدين انتشار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل المجموعات الإرهابية بما فيها المجموعات الإرهابية في العراق وسوريا، وبالخصوص تنظيمي داعش وجبهة النصرة، ويفرض عقوبات على الأفراد المرتبطين بهذه المجموعات. وانطلاقاً من إيمان دول مجلس التعاون العميق بكرامة الإنسان، واحترامها لحقوقه المكفولة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين الوطنية المعمول بها والتشريعات والصكوك الدولية، اعتمد المجلس الأعلى «إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية».

ملفات سياسية

قمة الدوحة ناقشت أيضاً ملفات سياسية مهمة فقد جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، التي شددت عليها البيانات السابقة كافة.

وأكد المجلس الأعلى على أهمية علاقات التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية على أسس ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة دول المنطقة، والامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد بها. وثمن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لتسهيل وصول مجموعة دول (٥ + ١) وجمهورية إيران الإسلامية لاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، معرباً عن أمله أن يفضي تمديد المفاوضات إلى حل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني، آخذاً بعين الاعتبار المشاغل البيئية لدول المجلس. وقد أكد المجلس الأعلى على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكداً حق الدول كافة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وأعرب المجلس الأعلى عن بالغ قلقه واستيائه من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري نتيجة لإمعان نظام الأسد في عمليات القتل والتدمير. وأكد على الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لبيان جنيف١ (يونيو ٢٠١٢م).

وأكد المجلس الأعلى أن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية كافة المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

وفي الشأن اليمني فأكد المجلس الأعلى دعمه لجهود فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي في تحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سيطرة الدولة في اليمن الشقيق، وفي قيادة عملية الانتقال السلمي للسلطة، من خلال الالتزام بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وطالب المجلس الأعلى بالانسحاب الفوري للمليشيات الحوثية من جميع المناطق التي احتلتها، وإعادة جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية لسلطة الدولة، وتسليم ما استولت عليه من أسلحة ومعدات. كما أكد المجلس الأعلى وقوفه مع اليمن الشقيق في مواجهة خطر الإرهاب أيا كان مصدره، وأدان استمرار الهجمات ضد قوات الأمن والقوات المسلحة اليمنية، وما يقوم به تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من أعمال عنف تزعزع استقرار اليمن وتهدد أمن المنطقة.

أما في الشأن العراقي فقد رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقية، داعياً إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي، وبما يُسهم في تحقيق أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه، ويساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي، ويمكنه من التصدي للإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً على الجميع. وجدد المجلس الأعلى موقفه الثابت من دعم جمهورية مصر العربية وبرنامج فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي المتمثل في خريطة الطريق، مؤكداً مساندة المجلس الكاملة ووقوفه التام مع مصر حكومة وشعباً في كل ما يحقق استقرارها وازدهارها، وأكد المجلس على دور مصر العربي والإقليمي لما فيه خير الأمتين العربية والإسلامية. وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا أدان المجلس الأعلى تحكم المليشيات وسيطرتها على الساحة الليبية، مؤكداً على أهمية أمن ليبيا واستقرارها ووحدة أراضيها، مطالباً بوقف فوري لأعمال العنف، وإجراء مصالحة وطنية. ودعا المجلس الأطراف الليبية كافة لدعم الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب، متطلعاً إلى أن يقوم مجلس النواب والحكومة الليبية المؤقتة بتبني سياسات تراعي مصالح جميع الليبيين وتلبي تطلعاتهم، وتحقق الأمن والرخاء.

إعلان الدوحة

وصدر عن القمة الخليجية الـ ٣٥ «إعلان الدرحة» الذي جدد التزام دول المجلس بالمبادئ التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون وعلى رأسها تعزيز وترسيخ الروابط الوثيقة التي تربط بين دول المجلس والقيم والمصالح المشتركة التي تجمع شعوب المنطقة، كما أكد إعلان الدوحة على التزام الدول الأعضاء بالتضامن بين دول المجلس ممارسة ومنهجاً بما يكفل صون الأمن الخليجي والحفاظ على سلامة دول المجلس كافة واحترام سيادتها، كما دعا الإعلان إلى ضرورة مواصلة الجهود الفردية والجماعية لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق رفعة ورفاهية المواطن الخليجي وترسيخ حقه في التقدم والعيش الآمن، وضرورة العمل على تطوير منظومة العمل الخليجي المشترك بما يكفل لها مواجهة التحديات التي تتطلبها الأوضاع الإقليمية والدولية.